

Distr.: General
26 February 2014
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

الفترة المشمولة بالتقرير من ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٤

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير تقييما شاملا لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) منذ تقريره الأخير المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ (S/2013/650).

٢ - في خضم العملية السياسية التي طال أمدها في لبنان وتدهور الوضع الأمني فيه، ظلت منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) مستقرة نسبيا رغم حصول حادثين خطرين شكلا انتهاكا لوقف الأعمال القتالية وللقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، قُتل جندي من جيش الدفاع الإسرائيلي برصاص جندي من الجيش اللبناني أُطلق عليه النار عبر الخط الأزرق في حادث فردي. وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، أُطلقت على إسرائيل صواريخ من جنوب لبنان جوهمت بقذائف مدفعية جيش الدفاع الإسرائيلي لم توقع أي إصابات أو تحدث أي أضرار. وقد جرى تطويق تلك الحوادث من خلال اللجوء المكثف للطرفين إلى ترتيبات الاتصال والتنسيق المنشأة مع اليونيفيل. كما واصل لبنان وإسرائيل إظهار عزمهما على الحفاظ على الهدوء على طول الخط الأزرق، والتزامهما بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، رغم بقاء التزامات كل منهما عالقة بموجب القرار.

٣ - برزت زيادة حادة مفاجئة مقلقة في الحوادث الإرهابية المتصلة بالتزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد أعلنت جماعات مسلحة مرتبطة بالقاعدة مسؤوليتها عن اعتداءات إرهابية وقعت في لبنان، بينها التفجير الانتحاري المزدوج على سفارة جمهورية إيران الإسلامية في بيروت يوم ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر.



وفي ٥ شباط/فبراير، وقعت ستة تفجيرات انتحارية أخرى في بيروت والمهرمل أودت بما مجموعه ١٥ شخصا. وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، اغتيل الوزير السابق محمد شطح في اعتداء بسيارة ملغومة، أدى أيضا إلى قتل خمسة أشخاص آخرين. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، بدأت المحكمة الخاصة للبنان جلسة محاكمة غيايية للمتهمين بأنهم على صلة باغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في عام ٢٠٠٥.

٤ - وتواصل القصف وإطلاق النار عبر الحدود من الجمهورية العربية السورية إلى لبنان، ما تسبب بسقوط ما لا يقل عن سبعة قتلى كما أوقعت إصابات وأضراراً مادية. وسُجل كذلك ما لا يقل عن خمس غارات جوية قامت بها طائرات وطائرات هليكوبتر سورية، أفيد بأنها أودت باثنين من المواطنين اللبنانيين. وأفاد الجيش اللبناني عن استمرار تهريب الأسلحة عبر الحدود اللبنانية - السورية.

٥ - وأدى النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية إلى تدفق مستمر للسوريين الباحثين عن مأوى في لبنان. وفي ٣ شباط/فبراير ٢٠١٤، كان هناك ٩٠٢ ٠٠٠ من اللاجئين الذين قدمت لهم المساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (المفوضية) والشركاء، بزيادة ناهزت ١٠٠ ٠٠٠ منذ تقديم تقريره السابق.

٦ - وفي ١٥ شباط/فبراير، وفي أعقاب حوار مكثف بين مختلف الأطياف السياسية، أعلن رئيس الوزراء المكلف تمام سلام تأليف حكومة مصلحة وطنية من ٢٤ وزيرا، بعد انقضاء ١١ شهرا على استقالة حكومة رئيس الوزراء ميقاتي. ووفقا للقانون اللبناني، فإن الفترة المحددة لعقد جلسات نيابية لاختيار رئيس جديد تبدأ في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٤، قبل انتهاء فترة رئاسة الرئيس سليمان في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٤.

٧ - واجتمعت مجموعة الدعم الدولية للبنان في نيويورك في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وواصل أعضاؤها تنسيق حشد الدعم للبنان. وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، أنشأ البنك الدولي صندوقا استئمانيا متعدد المانحين دعماً لجهود تحقيق الاستقرار في لبنان. وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، أعلن الرئيس سليمان أن المملكة العربية السعودية ستقدم مبلغ ٣ بلايين دولار يُستعمل لشراء معدات عسكرية للجيش اللبناني من فرنسا.

ثانياً - تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)

ألف - الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٨ - مساء ١٥ كانون الأول/ديسمبر، أطلق جندي من الجيش اللبناني النار على ضباط من جيش الدفاع الإسرائيلي عبر الخط الأزرق في محيط رأس الناقورة (القطاع الغربي)

توفي متأثراً بجروحه قبل وصوله إلى المستشفى، وفي الساعات التي أعقبت ذلك، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي أعيرة نارية وقنابل مضيئة في اتجاه لبنان في المنطقة نفسها، من دون أن يتسبب ذلك بإصابة أفراد أو بأضرار مادية، قبل وقف إطلاق النار في وقت متأخر من الليل.

٩ - وقيمت اليونيفيل، فور علمها بالحادث من الجيش اللبناني، على اتصال بالجانبين لحثهما على ممارسة ضبط النفس، وطلب التعاون، وإبقاء قنوات الاتصال مفتوحة للحؤول دون مزيد من التصعيد. وقد أكد لليونيفيل الجيش اللبناني على أعلى مستوى التزامه الكامل بوقف الأعمال القتالية، وأوضح أن إطلاق النار حادث معزول قام به جندي منفرد. وغداة حادثة إطلاق النار، عثر الجيش اللبناني على الجندي الذي كان قد لاذ بالفرار وألقى القبض عليه، وفتح تحقيقاً، شأنه في ذلك شأن اليونيفيل. ودعت اليونيفيل إلى اجتماع ثلاثي استثنائي في ١٦ كانون الأول/ديسمبر بطلب من جيش الدفاع الإسرائيلي.

١٠ - وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، سعى الاجتماع الثلاثي الاستثنائي الذي سبّرت اليونيفيل عقده إلى الحفاظ على الثقة بين الأطراف من أجل إعادة وقف الأعمال القتالية بالكامل على طول الخط الأزرق، وإثبات الوقائع وإجلاء ملابسات الحادث، وتعزيز الترتيبات الأمنية القائمة للحؤول دون تكرار مثل هذه الحوادث. وقد دل وجود منسقي الخاص في الاجتماع على الاهتمام الخاص الذي تبديه الأمم المتحدة. وقد أعرب الجيش اللبناني عن أسفه للحادث وأعاد التأكيد أنه حادث فردي معزول، وقال إن الجندي المعني سيخضع للمساءلة بموجب القانون اللبناني.

١١ - وقد أتاح تعاون الطرفين لليونيفيل إنهاء التحقيقات سريعاً، وهي شملت مقابلتين مع مطلق النار يسّر الجيش اللبناني إجراءهما. وتبين بنتيجة التحقيق الذي أجرته اليونيفيل أن الجندي تصرف بمفرده من دون استفزاز أو أوامر وفي مخالفة لقواعد الاشتباك التي يتبناها الجيش اللبناني وفي انتهاك خطير للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وشكل أيضاً إطلاق النار في اتجاه لبنان عبر الخط الأزرق من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي انتهاكاً للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وبنتيجة التحقيق الذي أجراه الجيش اللبناني، أصدر المدعي العام في المحكمة العسكرية قراراً اتهامياً تضمن اتهامات بارتكاب جريمة خطيرة في ٢٩ كانون الثاني/يناير وأحال القضية إلى قاضي التحقيق.

١٢ - وفي حادث خطير ثانٍ وقع في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، أطلق صاروخ على إسرائيل انطلاقاً من منطقة الخريبة في لبنان، في منطقة عمليات اليونيفيل (القطاع الشرقي). فقد أطلق معتدون مجهولون أربعة صواريخ سقط أحدها على مقربة من كريات شمونة،

في حين سقط اثنان قبل الخط الأزرق، وسقط الرابع الذي حصل خطأ في إطلاقه على مسافة قصيرة من نقطة إطلاقه. ورداً على هذا الاعتداء، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي ٣٣ قذيفة مدفعية عبر الخط الأزرق باتجاه منطقة إطلاق الصواريخ في لبنان. ولم يؤد الاعتداء بالصواريخ أو الرد الإسرائيلي إلى أي إصابات أو أضرار مادية.

١٣ - وفور وقوع الحادث، اتصل قائد البعثة ورئيس البعثة في اليونيفيل بنظيره في جيش الدفاع الإسرائيلي والجيش اللبناني من أجل نزع فتيل الأزمة والحؤول دون مزيد من التصعيد. وللمرة الأولى، اتصلت اليونيفيل بالطرفين عبر تداول متزامن بالفيديو، وهو أحدث التحسينات التي أدخلت تعزيزاً لمنظومة الاتصال الثلاثي.

١٤ - وفتحت اليونيفيل تحقيقاً للوقوف على وقائع وملابسات الاعتداء بالصواريخ وتفقدت مواقع إطلاقها وأماكن سقوط قذائف مدفعية جيش الدفاع الإسرائيلي في لبنان، ومواقع سقوط الصواريخ في إسرائيل ولبنان. وكثفت اليونيفيل دورياتها في جميع أنحاء منطقة العمليات وركزت عملياتها المنسقة مع الجيش اللبناني على المواقع المحتملة لإطلاق الصواريخ، بهدف منع أي اعتداءات أخرى.

١٥ - وأطلع الجيش اللبناني اليونيفيل على نتائج التحقيق الذي أجره، والذي خلص إلى أن الصواريخ أطلقت باستخدام منصات إطلاق بدائية الصنع مزودة بجهاز توقيت كهربائي. وقد قام بإطلاق الصواريخ شخصان على الأقل استخدمتا مركبة لنقل الصواريخ في ساعات الصباح الأولى عبر طرق فرعية غير معبدة تجنّباً لاكتشافهم. وأفاد الطرفان لليونيفيل بأنهما ينسبان إطلاق الصواريخ إلى جماعة متطرفة تهدف إلى زعزعة الاستقرار بشكل عام في المنطقة. ولم تعلن حتى تاريخه أي جهة مسؤوليتها عن الاعتداء.

١٦ - وفي الاجتماع الثلاثي المعقود في ٢٩ كانون الثاني/يناير، أوصت اليونيفيل بأن يواصل الجيش اللبناني، بدعم من البعثة، تعزيز سيطرته الأمنية على منطقة العمليات للتأكد من خلوها من أي وجود غير مأذون به للعناصر المسلحة، وبأن تعثر السلطات اللبنانية مرتكبي هذه الحوادث وتسوقهم إلى العدالة، وبأن يقوم الطرفان بأقصى ما يمكن لتجنب التصعيد وتخفيف حدة التوتر.

١٧ - وحافظت اليونيفيل والجيش اللبناني على المستوى نفسه للأنشطة المنسقة المسجل خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، موفرة عناصر لعشرة حواجز تفتيش مشتركة دائمة، ٧ منها في القطاع الشرقي و ٣ في القطاع الغربي. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت اليونيفيل تدريباً للجيش اللبناني، بهدف تحسين فعالية العمليات المشتركة والقدرات العملائية

والتكتيكية للجيش اللبناني. ولم يسجل أي تغيير ملحوظ في انتشار الجيش اللبناني جنوب نهر الليطاني، الذي ظل يناهز لوائين.

١٨ - ولاحظت اليونيفيل عددا من الانتهاكات البرية للخط الأزرق التي يرتكبها بشكل رئيسي رعاة لبنانيون ولكن أيضا مزارعون لبنانيون. بيد أن معظم الانتهاكات البرية كانت وجيزة وتقع في منطقة مزارع شبعاء (القطاع الشرقي). وبالإضافة إلى ذلك، انتهك رجلان في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ٣ فتيان في ١١ كانون الثاني/يناير، الخط الأزرق أثناء صيد السمك في نهر الوزاني. وقد احتجت اليونيفيل على هذه الانتهاكات لدى الجيش اللبناني، مشيرة إلى أن السلطات اللبنانية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن كفالة الاحترام التام لكامل الخط الأزرق.

١٩ - وفي منطقة مزارع شبعاء أيضا، اعتقل الجيش اللبناني في ٥ كانون الثاني/يناير رجلا أثناء عبوره الخط الأزرق إلى لبنان. وقال الرجل للجيش اللبناني إنه مواطن من الجمهورية العربية السورية يسعى إلى الانضمام إلى والديه اللاجئين في لبنان. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، اجتازت عاملة منزل أجنبية تعمل في لبنان الخط الأزرق إلى إسرائيل، فاعتقلها جيش الدفاع الإسرائيلي. وأحيلت هذه الحالة لاحقا إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر ووزارة الداخلية الإسرائيلية.

٢٠ - وانتهك أيضا جيش الدفاع الإسرائيلي الخط الأزرق في ١٥ كانون الثاني/يناير، عندما اجتاز ٨ جنود إسرائيليين الخط الأزرق لفترة وجيزة لدى القيام بدوريات في محيط ميس الجبل. وقد احتجت اليونيفيل على هذا الانتهاك لدى جيش الدفاع الإسرائيلي الذي أنكر حصول الانتهاك.

٢١ - ولم يطرأ أي تغيير على وضع الجزء الشمالي الذي تحتله إسرائيل من قرية العجر والمنطقة المتاخمة الواقعة شمال الخط الأزرق، والذي يظل يشكل انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وللسيادة اللبنانية. ولم ترد إسرائيل حتى الآن على اقتراح اليونيفيل بشأن الترتيبات الأمنية الرامية إلى تسهيل انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من المنطقة، الذي قدم إلى الطرفين في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١١. وقد أبلغ الجيش اللبناني اليونيفيل بموافقتة عليه في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١١. وقد واصلت اليونيفيل إثارة هذه المسألة مع السلطات الإسرائيلية التي لم تقدم أي معلومات جديدة بهذا الصدد.

٢٢ - تواصلت الانتهاكات الجوية، ومعظمها بطائرات من دون طيار، ولكن أيضا بطائرات ثابتة الجناحين، بينها مقاتلات، بشكل شبه يومي تقريبا في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وللسيادة اللبنانية. وقد احتجت اليونيفيل على كل هذه الانتهاكات لدى جيش

الدفاع الإسرائيلي ودعت السلطات إلى وقفها فوراً. واحتجت الحكومة اللبنانية أيضاً على الانتهاكات. وفي رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر موجهة إلى اليونيفيل، أعرب قائد الجيش اللبناني العماد قهوجي عن قلقه العميق إزاء استمرار انتهاكات الأجواء اللبنانية من قبل السلاح الجوي الإسرائيلي، بما في ذلك عمليات التحليق لأغراض الاستطلاع والتدريب التي تجرى فوق الأجزاء الشمالية والشرقية من البلد. وقد نفت السلطات الإسرائيلية القيام بأنشطة تدريب جوي فوق لبنان وما زالت تدعي بأن طلعات الاستطلاع الجوي هي تدابير أمنية ضرورية.

٢٣ - وبالإضافة إلى حادثي ١٥ و ٢٩ كانون الأول/ديسمبر المذكورين أعلاه، سُجلت حالات توتر عدة عبر الخط الأزرق وقع أحطرها في ١٨ كانون الثاني/يناير، عندما لاحظت اليونيفيل وجود جسم مشبوه على مقربة من الخط الأزرق في محيط العديسة (القطاع الشرقي). وبعدها عملت اليونيفيل على فرض الأمن في المنطقة وأبلغت الطرفين بما اكتشفته، سُجل انتشار أولي للقوات الإسرائيلية واللبنانية على جانبي الخط الأزرق أفضى إلى مواجهة متوترة. وحددت القياسات التي أجرتها نظم المعلومات الجغرافية باليونيفيل أن الهدف يقع على بعد أمتار قليلة جنوب الخط الأزرق. ومن خلال وصلات التداول بالفيديو، أجرى رئيس البعثة وقائد اليونيفيل حواراً مع الطرفين وتمكن من نزع فتيل التوتر. وقد عمل بعد ذلك جيش الدفاع الإسرائيلي على إزالة هذا الجسم.

٢٤ - وفي مناسبات عدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى جيش الدفاع الإسرائيلي أعمال الصيانة بين الخط الأزرق والسياس التقني، وفي بعض الحالات، وجه الجنود اللبنانيون والإسرائيليون أسلحتهم صوب الآخر. وقد عمل أفراد اليونيفيل لتزع فتيل التوتر على الأرض. ففي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، تسبب حريق حرجي نشب على الجانب الشمالي من الخط الأزرق عند النقطة B19 في محيط بلدة يارين (في القطاع الغربي) ببعض الانفجارات في أحد حقول الألغام. وقد احتج الجيش اللبناني لدى اليونيفيل زاعماً أن جيش الدفاع الإسرائيلي هو من أضرّم النار. بيد أن التحقيقات التي أجرتها اليونيفيل لم تثبت صحة المزاعم اللبنانية ولم تجد أي انتهاك للخط الأزرق.

٢٥ - تمتعت اليونيفيل عموماً بحرية تنقل كاملة في سائر أنحاء منطقة عملياتها. بيد أن قوات اليونيفيل صادفت خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٥ حالات من التصرفات غير الودية من جانب المدنيين، انطوى بعضها على سلوك عدواني تجاه بعض حفظة السلام، وفي إحدى الحالات، على سرقة معدات لليونيفيل. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، حول مسار دورية لليونيفيل لدى مرورها في بلدة ياطر (القطاع الغربي)، ووجهت إلى منطقة حيث أوقفت

حركتها مجموعة* من نحو ٢٠ شابا. ولدى ترجل قائد الدورية من مركبته للاقترب من المجموعة، دفعوه جانبا ودخلوا المركبات عنوة وعمدوا بسرعة إلى انتزاع بعض معدات الاتصال وخريطة. ووصل عندئذ الجيش اللبناني إلى المكان وواكب دورية اليونيفيل في طريق العودة إلى موقعها. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، اعترض نحو ١٥ مدنيا دورية لليونيفيل مكونة من ستة أفراد لحفظ السلام ومركبتين خفيفتين في بليدا (القطاع الشرقي). وبعدها ترجل أحد أفراد الدورية من مركبته للتحديث إلى المجموعة، حاولت المجموعة نزع سلاحه الشخصي، وقد تمكن من تجنب ذلك بالعودة إلى مركبته. ثم قام المدنيون بتمزيق ستة إطارات لمركبات الدورية. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، اقترب مدنيون في مركبة في محيط العديسة من أفراد تابعين لليونيفيل واهتموهم بالتقاط صور فوتوغرافية لهم، وطالبوهم بتسليم معداتهم. وتجنباً للتصعيد، سلم جنود اليونيفيل بطاقة ذاكرة. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، وفي محيط حنين (القطاع الغربي)، تجاوزت سيارة مدنية دورية لليونيفيل وتوقفت على مسافة قريبة أمامها، وأشارت إلى الدورية طلباً للمساعدة. وفيما هم جنود اليونيفيل لمساعدة السائق وصل بعض المدنيين على دراجات نارية صغيرة، وأحاطوا بالدورية ورشقوها بحجارة ضخمة ما ألحق أضرارا بمركبات اليونيفيل من دون وقوع إصابات.

٢٦ - واحتجت اليونيفيل على كل هذه الحوادث لدى السلطات اللبنانية، مشددة على أهمية تمتع اليونيفيل بكامل حرية الحركة. وعند الاقتضاء، تدخل الجيش اللبناني لوضع حد سريع للحوادث.

٢٧ - وبصرف النظر عن هذه الحوادث، ظلت علاقات اليونيفيل مع السكان المحليين إيجابية بوجه عام، على نحو ما تشهد عليه الاجتماعات العادية وأنشطة الاتصال مع المجتمعات المحلية. وقد نفذت مبادرات خاصة في القرى التي شهدت في الماضي حوادث تنم عن سلوك غير ودي. ففي بليدا على سبيل المثال، نُصبت إشارات طرق بالتنسيق مع الجيش اللبناني، للمساعدة في إرشاد حركة مركبات اليونيفيل على طول الطرق الرئيسية وتجنب الاحتكاك مع السكان.

٢٨ - ونفذت اليونيفيل مشاريع سريعة الأثر دعماً لولايتها، وشاركت في أنشطة توعية مشتركة مع مجموعة واسعة من وكالات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية وغيرها من المنظمات. وواصلت اليونيفيل إحاطة الوحدات المنتشرة حديثاً بواقع البيئة المحلية، بما في ذلك في ما يتعلق باللاجئين السوريين الموجودين في منطقة عمليات اليونيفيل. وبالتعاون مع منظمة "غوث الأطفال" الدولية غير الحكومية، نظمت اليونيفيل تدريباً لأفراد البعثة العسكريين

لتوعيتهم بحماية الأطفال. كما قدم أفراد اليونيفيل بصورة مباشرة مساعدة طبية وبيطرية وفي علاج الأسنان، ونفذوا مشاريع في مجالات المياه والمرافق الصحية، والتعليم، وحماية البيئة.

٢٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاهدت اليونيفيل عددا من الأفراد يحملون أسلحة صيد جنوب نهر الليطاني في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد لوحظت معظم هذه الحالات في مناطق بسطرة وحولا وميس الجبل. وفي كل من هذه الحالات، سعت اليونيفيل إلى وقف نشاط الصيد وأبلغت الجيش اللبناني بالانتهاكات.

٣٠ - وواصلت اليونيفيل تقديم المساعدة إلى الجيش اللبناني في اتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء منطقة خالية من أي الأفراد المسلحين والعتاد والأسلحة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني، فيما عدا ما يخص الحكومة اللبنانية واليونيفيل. وأظهرت الحوادث التي حصلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير وجود أسلحة وعناصر مسلحين معادين مستعدين لاستعمالها داخل منطقة العمليات.

٣١ - وواصلت الحكومة الإسرائيلية زعمها بأن حزب الله يعمل على بناء وجوده العسكري داخل المناطق الآهلة بالسكان في جنوب لبنان وأن أسلحة غير مأذون بها تُنقل إلى لبنان، بما في ذلك إلى داخل منطقة عمليات اليونيفيل. إن اليونيفيل، في حال ورود معلومات محددة عن وجود غير قانوني لأفراد مسلحين أو أسلحة داخل منطقة عملياتها، لا تزال مصممة، بالتعاون مع الجيش اللبناني، على العمل مستخدمة لذلك كل الوسائل المتاحة لها في إطار ولايتها وأقصى ما تآذن به قواعد اشتباكها. بيد أن اليونيفيل، بحكم ولايتها، غير قادرة على أن تبحث بشكل استباقي عن الأسلحة في الجنوب. وكما جرى بيانه في تقارير السابقة، لا يمكن لليونيفيل دخول أملاك خاصة ما لم يكن هناك دليل موثوق به على حصول انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك وجود تهديد وشيك بالقيام بعملٍ قتالي مصدره الموقع عينه. وحتى تاريخه، لم يقدّم إلى اليونيفيل دليل على نقل غير مأذون به للأسلحة إلى داخل منطقة عملياتها أو تعثر هي على دليل يثبت ذلك. وواصلت قيادة الجيش اللبناني التأكيد على أنها ستعمل فورا على وقف أي نشاط غير قانوني يتعارض مع القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والقرارات التي تتخذها الحكومة بهذا الصدد.

٣٢ - كما واصلت القوة الضاربة البحرية التابعة لليونيفيل ولايتها المزدوجة في عمليات الاعتراض البحري وتدريب أفراد من الجيش اللبناني. ومنذ تقديم تقرير السابقي، اعترضت القوة الضاربة البحرية ١٥٢٦ سفينة، وفتش مسؤولون من البحرية اللبنانية والجمارك ٤٢٢ سفينة للتحقق من عدم وجود أسلحة غير مأذون بها أو ما يتصل بها من أعتدة

على متنها. وبالإضافة إلى ذلك، نفذت القوة الضاربة البحرية ٩٠ نشاطا تدريبيًا مع البحرية اللبنانية.

٣٣ - وعلى طول خط الطغافات، لاحظت اليونيفيل قيام زوارق دورية تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي بإلقاء ثمان قنابل أعماق وإطلاق ثلاث قنابل مضيقية، وذلك، حسبما أفيد، من أجل إبعاد قوارب صيد لبنانية كانت موجودة في المنطقة المجاورة لها. وأجرت إسرائيل تمرين رماية بالمدفعية في محيط خط الطغافات على الجانب الإسرائيلي كما قامت بأعمال صيانة على عدد من الطغافات. وليس لليونيفيل ولاية تخولها مراقبة خط الطغافات الذي ثبتته الحكومة الإسرائيلية من جانب واحد والذي لا تعترف به الحكومة اللبنانية.

باء - ترتيبات الأمن والاتصال

٣٤ - ظلت ترتيبات الاتصال والتنسيق بين اليونيفيل والطرفين المعنيين تشكل ركيزتي عمل البعثة في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، من خلال الحفاظ على وقف الأعمال القتالية وكفالة الاحترام الكامل للخط الأزرق وحماية الأمن والاستقرار في جنوب لبنان. وفي هذا الصدد، واصل الطرفان العمل على نحو بناء مع اليونيفيل، على المستويين الثنائي والثلاثي.

٣٥ - ولا يزال المنتدى الثلاثي الذي يرأسه قائد اليونيفيل يمثل الآلية الرئيسية التي تعالج فيها القضايا العملائية الأمنية والعسكرية المتصلة بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عُقدت ثلاثة اجتماعات ثلاثية في ٤ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر و ٢٩ كانون الثاني/يناير.

٣٦ - وعززت ترتيبات الاتصال والتنسيق في أعقاب إطلاق الصواريخ في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، بالتداول المتزامن عن طريق الفيديو بين اليونيفيل والطرفين المعنيين. وينبغي لهذه الوصلة أن تتيح إجراء تبادل في الوقت الحقيقي في أعقاب حصول حادث خطير ولمساعدة اليونيفيل في خفض التصعيد. وفي المقابل، لم يحرز أي تقدم في إنشاء مكتب لليونيفيل في تل أبيب.

٣٧ - وفي ٩ كانون الثاني/يناير، قدمت الحكومة اللبنانية شكوى إلى مجلس الأمن تتهم بها الحكومة الإسرائيلية بشن حرب إلكترونية على لبنان وشبكتها للمعلومات والاتصالات. وطلب أيضا الجيش اللبناني من اليونيفيل اتخاذ كل التدابير الممكنة لوقف هذا العدوان الإسرائيلي وإدراج انتهاكات الاتصالات السلوكية واللاسلكية في جدول الأعمال العادي للاجتماعات الثلاثية.

٣٨ - وواصلت اليونيفيل أيضا العمل مع الطرفين على وضع علامات مرئية على طول الخط الأزرق. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، كانت اليونيفيل أزالَت الألغام من ٣٠٠ نقطة وحددت قياسات ٢٣٠ نقطة واستحدثت ٢٠٣ نقاط وتحققت من ١٨٢ نقطة.

٣٩ - وفي إطار الأولويات الاستراتيجية لليونيفيل واستكمالاً لجهود فريق الدعم الدولي من أجل تعزيز قدرات الجيش اللبناني، واصلت البعثة العمل من أجل تيسير بناء قدرات الجيش على القيام بالمهام المأذون بها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والتي تتركز في المنطقة الواقعة بين نهر الليطاني والخط الأزرق. وعقدت اللجنة الدائمة للحوار الاستراتيجي، التي تضم ممثلين عن الجيش اللبناني، والحكومة اللبنانية (وزارة الدفاع ووزارة الخارجية) واليونيفيل ومكتب المنسق الخاص لشؤون لبنان، اجتماعاً في ١٧ كانون الثاني/يناير، استعرضت خلاله نطاق الحوار الاستراتيجي ومقاصده وأهدافه، في سياق المبادرات الناشئة عن فريق الدعم الدولي والهبة التي تعهدت بها مؤخرًا المملكة العربية السعودية، والخطة الخمسية لتطوير قدرات الجيش، التي يشكل الحوار الاستراتيجي جزءاً لا يتجزأ منها.

جيم - نزع سلاح الجماعات المسلحة

٤٠ - يدعو مجلس الأمن في قراره ١٧٠١ (٢٠٠٦) إلى التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف، والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، التي تطالب بتزع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان، حتى لا تكون هناك أي أسلحة بدون موافقة الحكومة اللبنانية ولا سلطة باستثناء سلطة الحكومة اللبنانية.

٤١ - وما زال احتفاظ حزب الله وغيره من الجماعات بالأسلحة خارج نطاق سيطرة الدولة اللبنانية يحد من قدرة الدولة على ممارسة سيادتها وبسط سلطتها بشكل كامل على أراضيها. وظل حزب الله يقر علناً بأنه يحتفظ بقدرة عسكرية كبيرة مستقلة عن قدرة الدولة اللبنانية، قائلاً إنها تشكل رادعاً ضد عدوان محتمل من جانب إسرائيل. وتؤكد الحكومة الإسرائيلية أن هذه الأسلحة، التي تشمل كميات كبيرة من الصواريخ، تشكل تهديداً جدياً. وواصل الرئيس سليمان الدعوة إلى انتهاج المقاربة المتعلقة بالسيطرة على سلاح حزب الله، التي وردت في ورقة استراتيجية الدفاع الوطني التي كان قدّمها كأساس للمناقشة في إطار الحوار الوطني في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. ولم يُعقد أي اجتماع لهيئة الحوار الوطني خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤٢ - ولا تزال الأسلحة الواقعة خارج سيطرة الدولة منتشرة وتقوض الاستقرار في لبنان. وخلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت حوادث عنف متكررة، بينها تفجيرات إرهابية واطيالات واعتداءات على الجيش اللبناني. ففي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وقع تفجير

انتحاري.منطقة بئر العبد في بيروت استهدف السفارة الإيرانية، أدى إلى قتل ما لا يقل عن ٢٣ شخصا وإصابة ما يزيد على ١٤٠ آخرين. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، اغتيل قيادي في حزب الله هو حسن اللقيس في بيروت. وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، حصل اعتداءان على حاجزين للتفتيش تابعين للجيش اللبناني في صيدا، أديا إلى قتل جندي وخمسة من المعتدين المزعومين. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، انفجرت سيارة مفخخة في سهل البقاع بالقرب من موقع أفيد بأنه مخيم تدريب لحزب الله ما أدى إلى قتل شخصين. وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، اغتيل الوزير السابق محمد شطح، وهو من كبار مستشاري رئيس الوزراء سعد الحريري، بسيارة مفخخة في بيروت، أدت أيضا إلى قتل خمسة أشخاص آخرين. وفي ٢ كانون الثاني/يناير، وقع هجوم انتحاري بمنطقة حارة حريك في ضاحية بيروت أوقع ٥ قتلى و ٧٧ جريحا. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، قُتل ٣ أشخاص وجرح ٢٦ آخرون بانفجار سيارة مفخخة في مدينة الهرمل في سهل البقاع. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، قتل في تفجير انتحاري آخر في حارة حريك ٤ أشخاص وأصيب ٣٥ آخرون بجروح. وفي ١ شباط/فبراير، فجر انتحاري سيارة مفخخة في الهرمل، ما أدى إلى سقوط ٣ قتلى، وفي ٣ شباط/فبراير، أدى اعتداء انتحاري في منطقة الشويفات جنوب بيروت إلى قتل الانتحاري وجرح شخصين. وقد أعلنت جماعتان مرتبطتان بتنظيم القاعدة هما جبهة النصرة والدولة الإسلامية في العراق والشام مسؤوليتيهما عن بعض هذه الاعتداءات.

٤٣ - وفي طرابلس، تكررت أعمال العنف خلال الفترة المشمولة بالتقرير بين منطقتي باب التبانة السنية وجبل محسن العلوية المجاورة. وأوقعت الاشتباكات التي دارت في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٢ قتيلًا بينهم جندي لبناني وأكثر من ٧٠ جريحا. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، أعلن رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي أن الجيش اللبناني سيتولى مسؤولية الأمن في طرابلس وأنه سيجرى تعزيز الأجهزة الأمنية في المدينة وتوضع تحت إمرة الجيش. وقتل لاحقا جندي لبناني وجرح ٦ آخرون في ٥ كانون الأول/ديسمبر أثناء القيام بدوريات لفرض الأمن في المدينة. واستهدف مسلحون أفرادا من الطائفة العلوية في عدد من الاعتداءات، بينها اعتداء في ١١ كانون الأول/ديسمبر أطلق خلاله مسلحون مجهولون النار على اثنين من العلويين وأصابوهما بجروح خطيرة. وأدى اندلاع العنف في طرابلس خلال شهر كانون الثاني/يناير إلى سقوط ما لا يقل عن ٧ قتلى، بينهم جندي لبناني، وأكثر من ٤٨ جريحا، بينهم ما لا يقل عن ٥ جنود لبنانيين.

٤٤ - وواصل الجيش اللبناني انتشاره في جميع أنحاء البلد من أجل منع الاعتداءات واحتواء العنف ومواجهة واعتقال العناصر المسلحة. وفكك الجيش اللبناني سيارات مفخخة، بينها سيارة في سهل البقاع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي زحلة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، انتشر الجيش اللبناني في بلدة الصوري البقاعية لاحتواء اشتباك مسلح بين عشرينين أدى إلى سقوط ٤ قتلى. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، أفيد بأن ماجد الماجد، أحد قيادي كتائب عبد الله عزام المتطرفة التي أعلنت مسؤوليتها عن جملة تفجيرات بينها التفجير الذي استهدف السفارة الإيرانية، مريض جدا وهو محتجز لدى مخبرات الجيش. وقد توفي الماجد قيد الاحتجاز في ٤ كانون الثاني/يناير. وواجه الجيش اللبناني مقاتلين آخرين من كتائب عبد الله عزام ووجه إليهم المدعون العامون العسكريون إلى المتهمين تهمة الانتماء إلى هذا التنظيم. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، اعتقل عمر الأطرش وهو مقاتل سني مطلوب لدوره في شن اعتداءات حصلت مؤخرا. وفي ١٢ شباط/فبراير، اعتقل نعيم عباس، الذي أفيد بأنه قيادي كبير في كتائب عبد الله عزام، وجرى اكتشاف وتفكيك سيارتين مفخختين. وحكم قضاة عسكريون على أولئك المتهمين بتهمة مسؤولية زرع السيارات المفخخة، بما في ذلك حكم بالإعدام على ٩ من المشتبه فيهم في ٣ كانون الأول/ديسمبر لضلوعهم في تخطيط فاشل لعملية تفجير منطقة المعمورة في الضاحية الجنوبية في تشرين الأول/أكتوبر.

٤٥ - ولم يحرز أي تقدم على صعيد تفكيك القواعد العسكرية التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة. وكان المشاركون في هيئة الحوار الوطني قرروا في عام ٢٠٠٦ وجوب تفكيك تلك القواعد. وما زال وجود تلك القواعد يعرض السيادة اللبنانية للخطر ويعرقل قدرة الدولة على رصد ومراقبة أجزاء من الحدود اللبنانية - السورية بصورة فعالة.

٤٦ - واستخدم مخيم اللاجئين الفلسطينيين في عين الحلوة ومنطقة التعمير ملاذا لعناصر متشددة من السنة، يزعم أن من بينهم الفار أحمد الأسير. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، قتل مقاتلون من جماعة جند الشام أحد أعضاء فتح وأصابوا اثنين آخرين بجروح. وخلال أعمال العنف التي أعقبت ذلك على مدى اليومين التاليين، أصيب آخرون بجروح. وفي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، انفجرت سيارة مفخخة في عين الحلوة من دون التسبب بوقوع إصابات. وفي ١ شباط/فبراير، قتل مسلحان مجهولان شخصا على صلة بحركة فتح في عين الحلوة.

دال - حظر توريد الأسلحة ومراقبة الحدود

٤٧ - قرر مجلس الأمن في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) أن على جميع الدول أن تمنع بيع أو تزويد أي كيان أو فرد في لبنان بأسلحة وما يتصل بها من عتاد من كل الأنواع، من جانب مواطنيها أو انطلاقا من أراضيها أو باستخدام السفن والطائرات التي ترفع علمها.

وطالب المجلس أيضا حكومة لبنان بتأمين حدوده وغيرها من نقاط الدخول لمنع دخول الأسلحة أو ما يتصل بها من عتاد إلى لبنان دون موافقتها.

٤٨ - ودأب ممثلو الحكومة الإسرائيلية على الادعاء بوجود عمليات مستمرة لنقل الأسلحة بكميات كبيرة إلى حزب الله عبر الحدود اللبنانية السورية. وتأخذ الأمم المتحدة هذه الادعاءات على محمل الجد، ولكن ليس في وسعها التحقق منها بشكل مستقل. وأعرب ممثلو الحكومة الإسرائيلية عن قلقهم العميق من احتمال نقل منظومات أسلحة متطورة إلى حزب الله. وما برح حزب الله ينفي مزاعم نقل الأسلحة الكيميائية إليه. وقد دأب حزب الله على التأكيد أنه لا يعتزم الحصول عليها.

٤٩ - وواصل الجيش اللبناني انتشاره في المناطق الحدودية لمكافحة تهريب الأسلحة ومنع تحركات العناصر المسلحة بين لبنان والجمهورية العربية السورية. وفي العديد من الحوادث التي وقعت في شهري كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير، اعتقل الجيش اللبناني بالقرب من الحدود مع الجمهورية العربية السورية سورين في حوزة بعضهم أسلحة. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، أفيد عن وقوع عدد من الإصابات نتيجة للقتال بالقرب من بلدة النحلة في سهل بين، على ما يبدو، مقاتلي حزب الله وعناصر مسلحة من المعارضة السورية. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، اعترض الجيش اللبناني مركبة محملة بالأسلحة أثناء عبورها من الجمهورية العربية السورية، في محاولة لدخول بلدة عرسال البقاعية.

٥٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت حوادث متكررة شملت إطلاق نار وأعمال قصف عبر الحدود وإطلاق صواريخ إلى لبنان من الجمهورية العربية السورية، مما تسبب بعدد الإصابات والأضرار المادية. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، سقطت صواريخ على بلدة عرسال الحدودية ما أدى إلى مصرع ٧ أشخاص وإصابة ٧ آخرين. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، قُتل مواطن لبناني وأصيب عدد آخر بجروح في عكار جراء قصف مصدره الجمهورية العربية السورية. كما شنت طائرة وعدد من طائرات الهليكوبتر التابعة للحكومة السورية ما لا يقل عن ٥ غارات جوية داخل لبنان، سقط جراءها قتيلا لبنانيا. وفي أعقاب بيانين صادرين عن السلطات اللبنانية تعلنان فيهما عزمها على الدفاع عن لبنان من انتهاكات سيادته، أطلق الجيش اللبناني النار في اتجاه طائرة سورية في الأجواء اللبنانية في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر.

٥١ - وجاهر حزب الله باستمرار مشاركته في القتال الدائر في الجمهورية العربية السورية ونظم جنازات لمقاتلي حزب الله الذين قُتلوا هناك. وأفيد عن مشاركة عناصر لبنانية أخرى في القتال إلى جانب المعارضة السورية. وواصل الرئيس سليمان مناشدة جميع الأطراف

الالتزام بسياسة النأي بالنفس التي اتفق عليها في إعلان بعثدا خلال جلسة هيئة الحوار الوطني في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٥٢ - ولا يزال تدفق اللاجئين السوريين إلى لبنان في ازدياد. ففي ١٥ شباط/فبراير بلغ عدد السوريين الذين تسجلوا أو سعوا إلى تسجيل أنفسهم لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٩٢٧ ٠٠٠ سوري، ٨٠ في المائة منهم تقريباً من النساء والأطفال. ويشمل ذلك ٤٢ ٩٠٠ لاجئ مسجل في منطقة عمليات اليونيفيل. وبالإضافة إلى ذلك، سعى ٥٢ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني في الجمهورية العربية السورية إلى اللجوء إلى لبنان، ولكنهم يواجهون منذ آب/أغسطس ٢٠١٣، قيوداً على الدخول إلى لبنان. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، أطلقت الأمم المتحدة خطة الاستجابة الإقليمية السادسة لسورية، التي تدعو توفير تمويل للبنان قدره ١,٧ مليار دولار، يشمل نداء لـ ١٦٥ مليون دولار من الحكومة. ويلبي هذا النداء الاحتياجات الإنسانية لعدد متوقع يبلغ ١,٥ ملايين من اللاجئين السوريين و ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني من الجمهورية العربية السورية و ٥٠ ٠٠٠ من العائدين اللبنانيين و ١,٥ ملايين من المتضررين اللبنانيين بنهاية عام ٢٠١٤. وبلغ تمويل خطة الاستجابة الإقليمية الخامسة، نسبة ٥١ في المائة من هدف الـ ١,٦ بلايين دولار الذي دعت إليه. ولا يزال العديد من اللاجئين يعيشون في مساكن دون المستوى المطلوب ويفتقرون إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه النقية ومرافق الصرف الصحي. ولا يزال توفير المأوى المناسب يشكل تحدياً بالنظر إلى تشتت اللاجئين في أكثر من ٦٠٠ منطقة في لبنان.

٥٣ - وواصل الشركاء في المجال الإنساني تنفيذ برنامج الاستعداد لفصل الشتاء للتخفيف من حدة التحديات الإضافية الناجمة عن انخفاض درجات الحرارة. فزادت وكالات الأمم المتحدة من إجراءاتها الرامية إلى دعم المجتمعات المحلية المضيفة. وبغية توجيه الاستجابة الوطنية والتخفيف من حدة الآثار الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية على لبنان، شارك البنك الدولي والأمم المتحدة والحكومة اللبنانية في وضع خريطة الطريق للأنشطة ذات الأولوية من أجل تثبيت الاستقرار إزاء التراجع الدائر في سورية، قدمتها حكومة الكويت في المؤتمر الدولي الثاني للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سورية. وأنشئ الصندوق الاستثماري المتعدد المانحين كخيار إضافي لتوجيه تقديم المساعدة.

٥٤ - ولا يزال وضع النساء والفتيات اللاجئات السوريات في لبنان، كما هي الحال في أماكن أخرى، صعباً للغاية. وتشمل آليات التكيف للحفاظ على بقائهن البغاء، وتقديم الخدمات الجنسية لقاء المساعدة، والزواج المبكر للفتيات. لذا من الضروري توفير مزيد

من آليات الحماية والدعم اللازمة لمكافحة ما يبلِّغ عنه من استغلال جنسي وإساءة معاملة بدنية وتحرش.

هاء - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

٥٥ - تحقّق فريق الأمم المتحدة لدعم الإجراءات المتعلقة بالألغام من قدرات ثمانية أفرقة لإزالة الألغام يدويًا، وفريقين للتخلص من الذخائر المتفجرة وفريق مؤهل لإزالة الألغام تابعين لليونيفيل، جرى نشرها في منطقة عمليات اليونيفيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعملت اليونيفيل على تطهير أكثر من ٦٥٦ ١ م^٢ من الأراضي الخطرة لإتاحة إمكان الوصول إلى نقاط الخط الأزرق، كما عثرت على ٦٦ لغماً مضاداً للأفراد ودمرتها، في الفترة الممتدة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ شباط/فبراير. وأجرى الفريق ٢٧ عملية تحقّق و ٨٤ زيارة لضمان الجودة في مواقع العمليات، وأجرى ٨٢ زيارة واجتماعاً وبياناً عملياً. كما نظم الفريق دورة تدريبية للتوعية بالذخائر غير المتفجرة لـ ١٥ عضواً من أعضاء فريق مراقبي لبنان و ١١ من أفراد اليونيفيل في إطار دورة "المقاربة السليمة والأمنة في البيئات الميدانية".

٥٦ - وأفاد المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام بأنه قام خلال الفترة الممتدة من ١ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣١ كانون الثاني/يناير بتطهير ٣٣٤ ٥٥٩ م^٢ من الأراضي الخطرة، شملت حقول ألغام ومناطق معارك، ودمر ٧٠٩ قطعة من الذخائر العنقودية و ٢١٠ قطعة من الذخائر غير المتفجرة و ٨ ألغام مضادة للأفراد.

واو - ترسيم الحدود

٥٧ - لم يجرز أي تقدم بشأن ترسيم أو تعليم الحدود اللبنانية - السورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك في المناطق غير المؤكدة أو التي هي محل نزاع، على النحو الذي دعا إليه مجلس الأمن في القرارين ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). إن بسط سلطة الحكومة اللبنانية على جميع الأراضي اللبنانية، وتمكين القوى الأمنية اللبنانية والجيش اللبناني من تأمين الحدود لمنع دخول الأسلحة أو ما يتصل بها من أعتدة يتطلب ترسيم الحدود وتعليمها بين لبنان والجمهورية العربية السورية في أقرب وقت ممكن من الناحية العملية.

٥٨ - ولم يجرز أي تقدم أيضاً بشأن مسألة مزارع شبعا. ولا توجد حتى الآن أي استجابة للتحديد المؤقت لتلك المنطقة الوارد في تقرير المورخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2007/641) من قبل إسرائيل أو الجمهورية العربية السورية.

ثالثاً - أمن وسلامة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٥٩ - واصلت اليونيفيل تعاونها الوثيق مع السلطات اللبنانية لضمان سلامة وأمن جميع أفراد البعثة، بالإضافة إلى تطبيق تدابير التخفيف من حدة المخاطر الخاصة بها، والمراجعة المستمرة لخطتها الأمنية، وإجراء دورات تدريبية لأفرادها للتوعية بسلامة.

٦٠ - وواصلت اليونيفيل رصد الإجراءات في المحاكم العسكرية اللبنانية ضد أشخاص يشتبه في قيامهم بالتخطيط أو بارتكاب اعتداءات خطيرة ضد حفظة السلام التابعين لليونيفيل. وفي قضيتين شُن فيهما اعتداءان خطيران في عام ٢٠٠٨، تنظر فيهما محكمة الاستئناف العسكرية والحكمة الابتدائية، على التوالي، من المقرر عقد جلسات استماع في ٢٧ آذار/مارس و ٢ أيار/مايو. في قضيتين شُن فيهما اعتداءان خطيران في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١١، لم تتمكن التحقيقات بعد من تحديد المشتبه في ارتكابهم الاعتداءات وما زالت القضيتان عالقتين في انتظار الحصول على أدلة جديدة. كما لا يزال التحقيق جارياً في حالات قضيتين أخريين شُن فيهما اعتداءان خطيران في عام ٢٠١١. وقد فُتح تحقيق جديد في أعقاب القيام في ٢٠ كانون الثاني/يناير باعتقال شخص يُشتبه في ضلوعه في الإعداد لاعتداءات إرهابية ضد اليونيفيل.

رابعاً - انتشار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٦١ - في ٢٧ كانون الثاني/يناير، بلغ إجمالي القوام العسكري لليونيفيل ١١٣ ١٠ فرداً، بينهم ٣٦٥ امرأة. وتألّف العنصر المدني من ٣٠١ من الموظفين الدوليين و ٦٣٤ موظفاً وطنياً، بينهم ٩٠ و ١٦٢ امرأة، على التوالي. ويشكل ما مجموعه ٥٢ مراقباً عسكرياً من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، بينهم امرأتان، أيضاً جزءاً من اليونيفيل.

٦٢ - في تشرين الثاني/نوفمبر، أكملت الكتيبة الأيرلندية - الفنلندية تناوبها؛ وباتت مكونة الآن من سريتين فنلنديتين وسرية أيرلندية. وفي كانون الثاني/يناير، أنجزت الكتيبة الماليزية إعادة انتشارها من القطاع الشرقي إلى القطاع الغربي.

٦٣ - وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، كانت الفرقة الضاربة البحرية تتألّف من ثلاث فرقاطات و ٤ زوارق دورية سريعة وطائرتي هليكوبتر.

خامسا - الملاحظات

٦٤ - رغم الحوادث الخطيرة والاستفزازات التي شهدتها الفترة المشمولة بالتقرير، جرى الحفاظ على استقرار نسبي في جنوب لبنان وعلى طول الخط الأزرق وهذا أمر جدير بالملاحظة بالنظر إلى الحالة في أماكن أخرى في لبنان والمنطقة. ويتسم الحفاظ على هذا الهدوء بالأهمية في صون الاستقرار الهش في لبنان والأمن الإقليمي. إنني أشيد بالجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي لتصميمهما على الحفاظ على وقف الأعمال القتالية من خلال الاستفادة من وجود اليونيفيل، ولا سيما من ترتيباتها في الاتصال والتنسيق. ويشجعني أيضا الرغبة المستمرة للطرفين في التعاطي مع اليونيفيل في اتخاذ تدابير بناءة في مجال بناء الثقة. إن عدد الحوادث التي حصلت مؤخرا في جميع أنحاء لبنان يؤكد بشكل إضافي على ضرورة مواصلة الطرفين العمل على منع أي تصعيد للتطورات على طول الخط الأزرق.

٦٥ - ولا يزال يساورني القلق إزاء عدم إحراز تقدم نحو تحقيق وقف دائم لإطلاق النار في النزاع، على النحو المتوخى في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد واصل منسقي الخاص واليونيفيل التأكيد على ضرورة عمل الطرفين على تحقيق هذا الهدف باتخاذ خطوات محددة ووضع الأساس لتحقيق تقدم في المستقبل. وما زلت أشجع الطرفين على الالتزام مجددا بوقف دائم لإطلاق النار وعلى العمل مع منسقي الخاص واليونيفيل لتحقيق هذا الهدف.

٦٦ - وأعرب عن الأسف لمأساة مصرع الجندي في جيش الدفاع الإسرائيلي في ١٥ كانون الأول/ديسمبر. لقد كان من شأن هذا العمل المؤسف الذي قام به جندي من الجيش اللبناني أن يؤدي إلى تصعيد كبير لولا الجهود الجماعية التي بذلها كل من اليونيفيل والطرفان.

٦٧ - وإني أدين إطلاق الصواريخ في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر. فهذه الأعمال القتالية، التي تشكل انتهاكا خطيرا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ولوقف الأعمال القتالية، تعرض أرواح البشر لخطر جسيم وتهدد على نحو جدي بتقويض السلام والأمن في المنطقة. فالسلطات اللبنانية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن كفالة عدم وجود أفراد مسلحين غير مصرح لهم، أو أعتدة أو أسلحة غير مصرح بها في المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني، وألا تُستخدم الأراضي اللبنانية في شن أعمال عدائية. وبصرف النظر عن حق إسرائيل في الدفاع عن النفس، فإن إطلاق نيران انتقامية من جانبها لا يتفق مع توقعات الأمم المتحدة في ما يتعلق بوقف الأعمال القتالية. ومن ضمن هذه التوقعات أن يقوم كل طرف بإخطار اليونيفيل على الفور إذا أطلقت النار عليه، وأن يمتنع عن الرد، إلا في الحالات التي تتطلب

بوضوح الدفاع عن النفس على الفور. ومن شأن ذلك أن يتيح لليونيفيل في المقام الأول التعامل بفعالية مع الاعتداء عن طريق تنسيق استجابة فورية في مجالي الأمن والتحقيق.

٦٨ - ولا تزال الالتزامات الرئيسية المفروضة بموجب القرار معلقة وتتطلب اتخاذ إجراءات من جانب الطرفين. ولا تزال حتمية إزالة الأسلحة غير المأذون بها من منطقة عمليات اليونيفيل تشكل مسعى طويل الأجل يتسم بطابع أكبر إلحاحا في ضوء الاستقرار الهش في لبنان.

٦٩ - وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال القلق يساورني إزاء استمرار إسرائيل بشكل شبه يومي القيام بعمليات التحليق فوق الأراضي والمياه الإقليمية اللبنانية في انتهاك للسيادة اللبنانية وللقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). إنني أدعو مرة أخرى الحكومة الإسرائيلية إلى وقف كل انتهاكات المجال الجوي اللبناني.

٧٠ - وإن استمرار جيش الدفاع الإسرائيلي في احتلال الجزء الشمالي من قرية العجر والمنطقة المتاخمة لها الواقعة شمال الخط الأزرق يشكل انتهاكا مستمرا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). إن على إسرائيل واجب سحب قواتها المسلحة من شمال العجر، وفقا لهذا القرار.

٧١ - وإنني أرحب بمواصلة التقدم المحرز في وضع علامات ظاهرة للعيان على الخط الأزرق، الأمر الذي ما برح يسهم في منع الانتهاكات البرية غير المقصودة. فالترام الطرفين بمواصلة العمل مع اليونيفيل، بما في ذلك بشأن القضايا الشائكة والخلافية، سيكون حيويا في إنجاز هذه العملية. وبصرف النظر عن تحفظات كل من الفريقين، فقد تعهدا باحترام الخط الأزرق، على نحو ما حددته الأمم المتحدة، بكامله.

٧٢ - وما زال يساورني القلق إزاء استمرار الحوادث التي تقيد حرية حركة اليونيفيل وتعرض سلامة وأمن حفظة السلام للخطر. إن حرية حركة اليونيفيل وسلامة وأمن أفرادها هي جزء لا يتجزأ من التنفيذ الفعال لولايتها وفقا للقرارين ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ١٧٧٣ (٢٠٠٧). إن المسؤولية الرئيسية عن كفالة حرية حركة اليونيفيل في منطقة عملياتها تقع على عاتق السلطات اللبنانية.

٧٣ - وما زال لبنان يتأثر بالتراع الدائر في الجمهورية العربية السورية. وإنني أشجب أعمال القصف وإطلاق النار والخروقات الجوية إلى داخل المناطق الحدودية اللبنانية انطلاقا من الجمهورية العربية السورية، فضلا عن حركة المقاتلين المسلحين والعتاد الحربي بين البلدان. إن عدم إحراز تقدم في ترسيم وتعليم الحدود بين البلدين لا يعطي مبررا لانتهاكات السيادة اللبنانية من جانب أي طرف. وإنني أدعو حكومة الجمهورية العربية السورية وجميع

الأطراف المتحاربة فيها على وقف انتهاكات للحدود واحترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية وفقا لقرارات مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٧٤ - إنني أدين مشاركة لبنانيين في النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية في انتهاك لسياسة الحياد والنأي بالنفس التي تنتهجها الحكومة اللبنانية ومبادئ إعلان بعبد الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٢ الذي وافق عليه جميع القادة السياسيين في لبنان. وأهيب بجميع الأطراف اللبنانية الانكفاء عن المشاركة في النزاع، بما ينسجم والتزامها الوارد في إعلان بعبد، وأحثها على العمل عوض لما فيه مصلحة لبنان وإعادة الالتزام بسياسة النأي بالنفس.

٧٥ - لقد دان مجلس الأمن بشدة الأعمال الإرهابية العديدة التي شهدتها لبنان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، والتي أودت بالعديد من الأرواح وتسببت بمعاناة كبيرة للعديد من اللبنانيين الأبرياء. إن هذا يمثل بعدا جديدا وخطيرا للأزمة الحالية. والجماعات الإرهابية التي ترتكب هذه الأعمال تهدد أمن الشعب اللبناني بأسره. وأنا أكرر دعوتي جميع الأطراف في لبنان إلى رص الصفوف في مواجهة هذا التهديد. كما أهيب بالشعب اللبناني أن يقف وراء مؤسسات الدولة، بما فيها الجيش والقوى الأمنية، باعتبار ذلك خير وسيلة لمواجهة هذه الأعمال العشوائية وغير المقبولة. إن جولات العنف المتكررة في طرابلس لا تزال تثير قلقا بالغاً. كما أن العنف والاعتداءات التي تطال الجيش اللبناني هناك وفي أماكن أخرى يظهر واقعا غير مقبول لانتشار الأسلحة خارج سلطة الدولة. وفي هذا الصدد، أهيب بالدول الأعضاء أن تفي بالتزامها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). بمنع بيع أو توريد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة للكيانات أو الأفراد في لبنان. ومن الضروري مواصلة توفير الدعم السياسي الواسع النطاق للسلطات الأمنية والقضائية لمكافحة الإفلات من العقاب في ما يتعلق بكل أعمال العنف. لقد أعاد اغتيال الوزير السابق محمد شطح إلى الأذهان الجرائم السابقة بصورة مثيرة للقلق العميق. إن بدء المحاكمة في المحكمة الخاصة للبنان يجسد رفض لبنان والمجتمع الدولي الخضوع لذهنية الإفلات من العقاب.

٧٦ - ولا يزال احتفاظ حزب الله وجماعات أخرى بالسلح خارج نطاق سيطرة الدولة يشكل تهديدا لسيادة لبنان واستقراره، ويتناقض والتزامات البلد بموجب القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). لقد كرر الرئيس سليمان التأكيد على الضرورة الملحة لاعتماد استراتيجية للدفاع الوطني في ضوء استخدام حزب الله للسلح خارج لبنان. إنني أحث الأطراف على معاودة الحوار الوطني لمعالجة مسألة السلح. إن من شأن العودة إلى الحوار أن تكون مفيدة في معالجة كل القضايا بما فيها البناء على إعلان بعبد. وإنني أشيد بالرئيس سليمان لدوره القيادي في المضي في معالجة هذا الملف وغيره من الملفات الهامة

الأخرى. وفي ضوء اقتراب ولايته من نهايتها، حظيت المبادئ المتفق عليها في إعلان بعبداء على مزيد من الدعم في المذكرة الوطنية للبريركية المارونية، الصادرة في ٩ شباط/فبراير. وأود أيضا أن أكرر دعوتي إلى تنفيذ القرارات السابقة للحوار الوطني، وبخاصة تلك المتصلة بتزع سلاح الجماعات غير اللبنانية وتفكيك القواعد العسكرية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة.

٧٧ - وأرحب ترحيبا حارا بتأليف الحكومة الجديدة في لبنان، وأشيد برئيس الوزراء تمام سلام لما يبذله من جهود من أجل التوصل إلى نتائج تضم الجميع. وأحث القادة السياسيين في لبنان على البناء على انخراطهم البناء من أجل دعم وبناء المؤسسات الحيوية للدولة في مواجهة الأوضاع العسبية المستمرة. ومن الحيوي لإشاعة الثقة وحفظ الاستقرار النجاح في إجراء الانتخابات الرئاسية ضمن المهل القانونية والدستورية. ولا تقل عن ذلك أهمية ضرورة اتخاذ خطوات تكفل إجراء الانتخابات النيابية التي ستُنظم بعد ذلك من دون تأخير ووفقا للدستور. وأود أن أشيد برئيس الوزراء المنتهية ولايته نجيب ميقاتي لخصاله القيادية. وبالنظر إلى خطورة التحديات الأمنية والإنسانية والاقتصادية التي تواجه لبنان، من الضروري للحكومة أن تكون قادرة على العمل بفعالية دون إبطاء من أجل مواجهة هذه التحديات بدعم كامل من جميع الأطراف. وهذا التعاون أساسي أيضا للتنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) والقرارات الأخرى ذات الصلة، ولاستمرار الالتزام بإعلان بعبداء، الذي يظل وثيقة حيوية لاستقرار لبنان.

٧٨ - وخلق بالمجتمع الدولي أن يعرب عن امتنانه لاستمرار سياسة الحدود المفتوحة التي ينتهجها لبنان وللجهود السخية التي يبذلها هذا البلد في استضافة اللاجئين السوريين ومساعدتهم. إن لبنان يستضيف العدد الأكبر من اللاجئين من الجمهورية العربية السورية سواء من حيث الأرقام المطلقة أو النسبية مقارنة بعدد السكان. إن العبء الذي يلقيه هذا العدد الكبير من اللاجئين، وهو الأكبر نسبيا قياسا بأي بلد آخر في العالم، على بلد بهذا الصغر والمهشاشة هو عبء ضخم. فهو يستنزف موارده وتترتب عليه آثار وخيمة على الاستقرار. إنني أشيد برد الحكومة اللبنانية، بما في ذلك خلال الزيادة الحادة المفاجئة في تدفق اللاجئين في تشرين الثاني/نوفمبر إلى بلدة عرسال. وأيا تكن الحكومة الموجودة في الفترة المقبلة، سيكون من الأهمية بمكان أن تكون لديها آليات قوية للتنسيق، في شراكة مع الأمم المتحدة، كيفية الاستجابة للاجئين ودعم المجتمعات المحلية المضيفة. بيد أن هذا العبء يستوجب تشاظره. وأنا أعرب عن امتناني لجميع الجهات المانحة التي ساهمت في النداءات المتعلقة باللاجئين السوريين في لبنان حتى تاريخه. ومع أنني أشعر بالتفاؤل إزاء الالتزامات الإضافية التي جرى التعهد بها في مؤتمر إعلان التبرعات الذي ترأسته في الكويت في كانون

الثاني/يناير، فإن العجز المسجل في عام ٢٠١٣ - وذلك الذي يُحتمل تسجيله هذا العام - يمكن أن يكون كبيرا جدا. إن الوفاء المبكر بالتعهدات التي قُطعت حيوي بالنسبة إلى اللاجئين. وسيكون من الضروري تقديم مزيد من المساعدات في الأشهر المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى الضغوط التي تترشح تحتها الخدمات الحكومية والإدارة المحلية والمجتمعات المحلية المضيفة، سيكون من الحيوي تمويل البرامج المتوخاة في خريطة الطريق لتحقيق الاستقرار التي قدمتها الحكومة، بما في ذلك من خلال الصندوق الاستثماري المتعدد المانحين الذي أنشئ مؤخرا. وختاما، من المشجع قيام عدد من الدول الأعضاء بفتح أبوابها لتدبير يقوم على الحد الأدنى من إعادة التوطين: وهذا النوع من البرامج مهم لتقديم المساعدة إلى أكثر الفئات ضعفا، وكإشارة إلى البلدان المجاورة مثل لبنان بالتزام المجتمع الدولي بتشاطير الأعباء.

٧٩ - وإنني أشيد بالجيش اللبناني لما يبديه من التزام متواصل ولما يبذله من تعاون قوي مع اليونيفيل وللدور الذي تضطلع به في دعم التزامات لبنان بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وبالإضافة إلى الاضطلاع بدور رئيسي في الحفاظ على الاستقرار على طول الخط الأزرق، يواجه الجيش اللبناني المخاطر المتعددة التي تهدد أمن لبنان واستقراره في سائر أنحاء البلد. وقد شمل ذلك الجهود الرامية إلى تأمين المناطق الواقعة على الحدود مع الجمهورية العربية السورية، ومكافحة الإرهاب والحفاظ على الاستقرار في لبنان في وجه التحديات الهائلة التي تشكلها الآثار الناجمة عن الأزمة السورية. ويعمل منسقي الخاص واليونيفيل مع الجيش اللبناني على وضع الصيغة النهائية لآليات التنسيق من أجل تيسير تقديم دعم إضافي من الجهات المانحة للاستجابة لبرنامج الخمسة لتتمة القدرات، ولخطة الحوار الاستراتيجي، التي تسعى إلى توفير الدعم للجيش اللبناني في اضطلاع تدريجيا بمهام المراقبة الأمنية في منطقة عمليات اليونيفيل. ومن المشجع رؤية التقدم المحرز في هذا المجال. كما أرحب بعرض المساعدة السخي المقدم إلى الجيش اللبناني من المملكة العربية السعودية الذي أعلنه الرئيس سليمان. وأرحب أيضا بالعرض الذي قدمته الحكومة الإيطالية لاستضافة مؤتمر دولي للمساعدة في تحفيز تقديم وتوجيه المزيد من الدعم إلى الجيش اللبناني. وإنني أشجع المجتمع الدولي على مواصلة المساهمة في تعزيز قدرات الجيش اللبناني، بما فيها قدراته البحرية، وفقا للخطة الخمسية لتتمة القدرات وكذلك في ما يتصل بأنشطته الهادفة إلى تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) جنوب نهر الليطاني، على نحو ما يسهله الحوار الاستراتيجي لليونيفيل.

٨٠ - وأشكر الدول الأعضاء المشاركة في فريق الدعم الدولي لالتزامهم المستمر بلبنان. فتعاونها يساعد على توليد زخم هام في تقديم المساعدة إلى الخطط المذكورة أعلاه، كما أنه يؤكد بصورة مستمرة على الدعم الدولي لأمن لبنان واستقراره ولؤسساته العامة،

ولسياسة النأي بالنفس التي ينتهجها لبنان. وإنني أتطلع إلى العمل معها بشكل وثيق في الفترة المقبلة تحقيقاً للغايات وأرحب في هذا الصدد باعتزام فرنسا استضافة الاجتماع الوزاري للمجموعة.

٨١ - إن الوضع الأمني في مخيم اللاجئين الفلسطينيين في عين الحلوة مثير للقلق وإنني أرحب بجهود قادة المخيم الفلسطيني من أجل العمل مع السلطات اللبنانية للحفاظ على النظام. والحاجة إلى تحسين الأحوال المعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، من دون المساس بتسوية مسألة اللاجئين في سياق التوصل إلى تسوية سلمية شاملة، ملحة اليوم أكثر من أي وقت مضى. ولا تزال مخيمات اللاجئين الفلسطينيين أكثر اكتظاظاً نتيجة للأعداد المتزايدة من اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا من الجمهورية العربية السورية. وأنا أشجع الجهات المانحة على تقديم الدعم للأونروا، بما في ذلك لتمكينها من مساعدة اللاجئين الفلسطينيين المرشدين من الجمهورية العربية السورية.

٨٢ - وللأسف لم يحرز أي تقدم في ما يتعلق بمنطقة مزارع شبعا، وفقاً للفقرة ١٠ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وإنني أدعو، مرة أخرى، سورية وإسرائيل إلى أن تقدما ردودهما على التحديد المؤقت لمنطقة مزارع شبعا الذي قدمته في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (انظر S/2007/641).

٨٣ - إن استغلال الاحتياطات من النفط والغاز أولوية وطنية لكل من لبنان وإسرائيل. وإنني أشجع البلدين على مواصلة بذل الجهود لتعيين المنطقة البحرية الحصرية لكل منهما واستكشاف واستغلال مواردهما الطبيعية على نحو يسهّل ذلك ولا يثير أي توتر. ولا تزال الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لمساعدة الطرفين في هذه المسألة إذا ما طلبا منها ذلك.

٨٤ - إن لبنان يمر بفترة عصيبة. وقدرته على الصمود في وجه التحديات الناشئة عن النزاع في الجمهورية العربية السورية المجاورة مثير للإعجاب، إلا أن التهديدات التي يتعرض لها، بما فيها الإرهاب، شهدت زيادة حادة في الأشهر الأخيرة. ولا بد للمجتمع الدولي أن يظل متحداً وملتزماً في دعمه للبنان. وما لا يقل عن ذلك أهمية هو تكاتف جميع الأطراف في لبنان لمواجهة التحديات المتعددة لاستقراره. وإن الهدوء السائد عبر الخط الأزرق يقدم إسهاماً حيويًا في استقرار لبنان وفي أمن شعبي البلدين ورفاههما. فتحقيق الأمن والاستقرار على المدى الطويل يتطلب الدعوة إلى إنهاء النزاع في المنطقة، بما يشمل إحراز تقدم نحو تحقيق سلام عادل ودائم وشامل. وبصرف النظر عن الصعوبات الجلية، سأواصل بذل كل ما في وسعي سعياً لتحقيق هذه الأهداف.

٨٥ - وأود أن أعرب عن امتناني لجميع البلدان المساهمة بقوات وعتاد في اليونيفيل وفريق المراقبين في لبنان. وأود أيضا أن أشيد برئيس بعثة وقائد قوة اليونيفيل، وبالأفراد العسكريين والموظفين المدنيين في اليونيفيل، وكذلك بمنسقي الخاص لشؤون لبنان وموظفي مكتبه، الذين يواصلون جميعا الاضطلاع بدور حيوي في المساعدة على تعزيز الاستقرار على طول الخط الأزرق وفي لبنان.
